مقدّمة عامّة لدراسة سيميائية المقروء والمرئي*

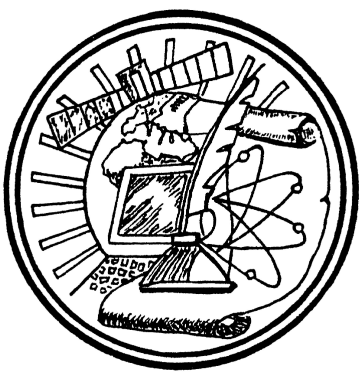

جوزيف كورتيس ترجمة نادية بوشفرة

الحالة الرّاهنة لــ"السيميائيات" بأوربا

إنّ عبارة سيميائيات(والتي تتقارب شكليا مع كلمات أخرى تشابهها صرفيا من ناحية النّطق، والتي تعدّ جديدة الاستعمال من مثل "المعلوميات"، "السيبرنيطيقيات"،" الآليات"، "الإنتاجيات"، إلخ) تبدو اليوم أيضا أقلّ معرفة بالنسبة إلى الجمهور الفرنسي، وتحديدا من هم بمجال العلوم الإنسانية1 (مع أنّها متداولة بكثرة بالانجليزية منذ نهاية القرن الماضي بتسمية SEMIOTICS) وهذا باختلاف القول مثلا بكلمة "سيميولوجيا"التي أحدثت موضة العصر بفرنسا في عهد رولان بارث، وهو الحامل لرتبة أستاذ بمدرسة فرنسا حينما عنون مؤلّفه "سيميولوجيا الموضة".

في الواقع، ركّز بارث في عمله على السيميولوجيا (التي اعتبرها بعد ف.دي سوسير بمثابة "دراسة العلامات") من وجهة نظر إيحائية2 (إذن هي ذات ميول "أدبية" و/أو "اجتماعية") أراد أن يبتعد قليلا عن السيميائيات خاصة في نهاية حياته–و حتّى يبقى مخلصا لما نادى به كلّ من دي سوسير و هيلمسليف–على اعتبار أنّها تقدّم كمنهج للتحليل حامل لل"علمية"(و القابل لإعادة الإنتاج من قِبل فاعل ما).

لقد نجح بارث في أن يجمع في مساره بين نقطة انطلاقه و نقصد ذلك النّاقد الأدبي الكبير و المشهور عالميا(خاصة لما نشره في مؤلّفه "درجة الصّفر في الكتابة" والذي لعب دور الوسيط للتعريف به) وعبقريته العظمى والمتمثلة في أنّه ظلّ غير قابل للتّقليد، ولهذا السبب لم يتمكّن من إقامة "مدرسة" خاصة: لا يستطيع أحد اليوم أن ينكر ما قدّمه بارث , وإن فعل فمن العبث كنيته ب"البارثي" حتّى وإن تمكن من العودة إلى مراجعه في كلّ مرّة والاستفادة من محطات أثره الدّالة.

ينبغي القول في هذا المطاف، إنّ عبارة سيميولوجيا كانت واسعة الاستعمال بفرنسا(ومنذ القرن 18 م) في المجال الطبّي للإشارة إلى ذلك العلم الذي يهتمّ بالأعراض وبعلامات الأمراض. ومنه، ومن باب المقارنة، كان

الانطباع العام للفظة سيميائيات غريبا ودخيلا على علم المصطلحات الفرنسي الكلاسيكي وعلى ثقافتنا اليونانية واللاّتينية، و كأنّه مصطلح مستورد من عالم تقني (لما يتّسم به من ملحق "ات" الحاضر بقوة في يومنا هذا) وفي المقابل يبدو وكأنّه ملك للعالم الأنجلوسكسوني.

يجدر بنا القول إنّ التأثير الشمال أمريكي، كان له الوقع العظيم لوجود السيميائيات والتي- في حدود العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة- تسرّبت إلى الأراضي الفرنسية ومسحت في طريقها القول بالسيميولوجيا: لا يمكن أبدا أن ننسى أنّه وتحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " UNESCO" وبفضل مساعي ر.جاكبسون تأسّست "الجمعية الدولية للسيميائيات" بكازيميارز(بولونيا) عام 1966، وقد اختارت أوّل كاتب عام لها، باحث كبير، معروف عالميا، إنّه أ.ج.غريماس.

أمّا من النّاحية الاشتقاقية، فلفظتا "سيميائيات" و"سيميولوجيا" تنحدران من أصل يوناني وتحيلان مباشرة إلى تصوّر العلامة، حتّى وإن وجدناهما في العشريات الأخيرة تأخذان طابع التباينات المختلفة، على الأقلّ في "المدارس" التي تصرّح بها.

في البداية، كانت للسيميولوجيا- ومنذ التّعريف الدّقيق الذي اقترحه دي سوسير [="العلم الذي يدرس حياة العلامات في كنف الحياة الاجتماعية"]- مهمّة أساسية في جرد وتصنيف وتوظيف العلامات في عالم اجتماعي ثقافي معطى و معرّف تاريخيا.

من هذا المنظور، استطعنا تأسيس- وحسب ما يوافق عاداتنا الثقافية الغربية- أوّل تصنيف للعلامات، بالتّركيز على مختلف "قنوات" (المستقاة من الحواس الخمس المعروفة: الرّؤية، السمع، الشّم، الذّوق واللّمس) التواصل المتعلقة بالذّات: وهكذا تمّ التّمييز بين العلامات البصرية والسمعية والشّمية والذّوقية واللّمسية.

ثمّ إنّه، وفي وسط هذا الحقل الشاسع الذي تمثّله دراسة العلامات، جاء التمييز الواسع للمجال اللفظي: اللسانيات (باعتبارها وصفا وتحليلا "علميا" للغات الطبيعية)التي ازدهرت كثيرا خلال العشريات الأخيرة.

فسواء تعلّق الأمر بالصوتيات (=الدراسة الفيزيائية للأصوات) أم بعلم الأصوات (= تحليل الأصوات من وجهة نظر وظيفتها دلاليا) أم بعلم الصّرف (= بنيات و قواعد تشكّل الكلمات) أم التركيب (= الروابط التي تجمع بين كلمات الملفوظ الأصغر وبين القضايا) أم بما صدر مؤخّرا بعلم الدلالة (= تحليل المعاني التي تحملها الكلمات، الجمل، الخطابات..إلخ.)، فإنّ معظم الأبحاث التي أنجزت (وحتّى على الصّعيد المالي) كانت على حساب أنواع أخرى من الكلام، تلك التي لم تستفد من مزية وجود باحثين لها في الميدان.

هكذا، وعلى سبيل المثال، نجد المرئي- الذي استحوذ اليوم على عيشنا الاجتماعي والثّقافي (من الحضانة إلى الجامعة) وفق لعبة التطبيقات والاستراتيجيات التّجريبية- ما زال في حالة تمتمة فيما تعلّق بتحليله النّسقي والشّكلي، وخاصّة من وجهة نظر تلقيه وفهمه، وهذا على الرّغم من الأبحاث "الواعدة"3 – من الناحية التنظيرية

والمنهجية– لج.م. فلوش أو ل.ف.ثورلمان (اللّذين ينتميان مثلنا إلى "المدرسة السّيميائية بباريس" المؤسسة من قِبل غريماس).

صحيح أنّ بعض التعليمات العالية للسمعي البصري تلجأ إلى التّطبيق الوحيد الملموس، حيث إنّها تعرض عموما "وصفات" متعدّدة، هي معرفة فعل لممارسة فورية، حاملة لصفة التجريب، دون الاهتمام بالإشكالات الدّلالية الأكثر أهمية مثلا من تلك "القراءة" السيميائية للصور. من المؤسف أن نجد عناية وحيدة بإنتاج (بكل إجراءاته) السمعي البصري على حساب التأويل الملموس المنجز من قبل المتلقين، مع أنّ المقاربتين وهما مجتمعتان، تستطيعان أن تقدّما موضوع تكامل مثمر.

نفهم من هذا كلّه أنّ بعض الحملات الإشهارية مثلا، لقيت رواجا واسعا، في حين شهدت أخرى– والتي استثمرت اعتمادات هامة– فشلا ذريعا :هناك قوانين للخطاب (من لفظي أو مرئي أو الاثنين معا، لا يهم) حيث لا يمكنها أن تنفلت، دون أن تواجه خطر عدم فهمها كما يتمناه الخطاب. في هذه الحالة، لا يمكن للتّواصل الإشهاري أن يخضع لعدد معين من القوانين الأساسية التي تسعى السيميائيات إلى تحقيقها، أو على الأقل إلى إحداث بعض سبل المقاربة لها4.

إنّ امتحان الآليات التي تقيمها لعبة التّلقي و الفهم للمعطيات البصرية من طرف المشاهد، هي ذات تعقيد كبير، صحيح أنّه علاوة على الأشكال الأساسية التي أشرنا إليها، يوجد جزء كبير "للإبداع" الذي لا يمكنه هو الآخر أن يتملّص من أشكال أكثر أو أقلّ توقّعا وبنينة.

للأسف، توجد دراسات قليلة اهتمت بالحقل المرئي سواء على صعيد "السردية"(=أشكال القصة المقدّمة) أو على صعيد المعطيات الدلالية (=القيم المعروضة لتلقي استحسان الجمهور)، وبطبيعة الحال، هناك الكيفية (والوسائل المرتبطة و المتّبعة) للحكي من وجهة نظر محدّدة: في معظم الأوقات وخاصّة في الروابط المتعلّقة بالذّات، لا يكفي أن نقيم فعلا للمعرفة ولكن أيضا ينبغي أن نحقق فعل الاعتقاد، بالإقناع و بحمل مشاركة المرسل إليه.

بيد أنّنا نشكّ مع كل الأبحاث الرّاهنة فيما تعلّق مثلا بالمعرفة الآلية للصّور، أن نجد تداخلا ما بين المواد واختلافات محتملة بين مقاربات متعدّدة أكثر أو أقلّ "علمية": كالمعلوميات، وأيضا علم النّفس والسيميائيات وعلم الاجتماع والتّاريخ والفنون التّشكيلية..إلخ.

والحال كذلك بالنّسبة إلى السيميائيات الموسيقية (على الرّغم من الأبحاث الأولى لج.ج ناتييز أو ل.ن رووي) والفضائية اللّتين لا تزالان في مراحلهما الأولى للتّطور. هنا أيضا نجد التّقنية (أو إجراءات الإنتاج) تراعي عامّة التّفكير (قراءة الموضوعات المبنية) ولا يمكن أن يعارضنا القليل من الموسيقيين (أ. تاراستي مثلا مع هلنسكي) أو المعماريين السيميائيين (أ. رونيي أو م. حمّاد بفرنسا).

من دون شك، ولأجل فهم الموقف المترفّع الذي اتّخذته اللّسانيات، ينبغي أن نعلم أنّ الكثير من الكلام غير اللّفظي هو أكثر أو أقلّ ترجمة منه في شكله اللّفظي، في حين يظل العكس دائما بعيدا عن الاحتمال: فالخطاب الفلسفي، المنطقي أو الرّياضي – من الوجهة المفهومية- يصعب تمثّله من خلال شريط رسوم صامتة، فيما يمكن للقصة التي تحكيها أن تعبّر عنها في شكل لفظي.

هذا يعني أنّه يجب الإشارة إلى أنّ "الترجمة" المنجزة، تظل في الغالب أكثر افتقارا: فالتّقليد يفقد أساسه في إدراك المصلحة الدّلالية لما يتمّ حكيه لشخص أعمى مثلا، والرّسم أيضا، فمهما كان جيّد الوصف، مفصّلا بإتقان، يظلّ غير قابل للسرد أبدا: لأنّ السّند الدّالي (الأشكال، الألوان، المكوّنات...إلخ) هو حامل لثروة دلالية عظمى (أو تأويلية، إذن هي من نظام المدلول)، حيث لا يتأتّى للكلمات الأكثر انتقاء بأن تحلّ محلّه – محل الرّسم-.

وحتّى داخل مجال اللّسانيات، سنجد ترجمة القصيدة – التي تلعب على وتر الدّال (=أي ما يرى من خلال المعاني) أكثر من المدلول (=ما هو مفهوم)- مستحيلة تماما، لمّا يتمّ الانتقال من لغة طبيعية إلى أخرى.

وكذلك الأمر، حينما نتحدّث عن قصيد بودلير الذي لا يقبل البتّة ترجمته، إلى أيّة لغة طبيعية أخرى(يابانية أو روّسية مثلا) ذلك لأنّه يعقد توليفات بين صعيد التّعبير(=الأصوات الفرنسية التي يستدعيها) وصعيد المحتوى (= "الأفكار" المعبّر عنها). بمقدور الياباني أو الرّوسي أن ينسخ المحتوى المحتمل(ربما دون صعوبة تذكر، نظرا للاختلافات في الأساس الاجتماعي الثقافي المسجلة عن اللّغتين) ولكن من غير الممكن أن ينقل لنا روابطه بالتعبير الفرنسي (باستخلاص الأصوات والفونيمات).

ولسبب أدلّ، نجد في مجال المعمار والبناء وفي إطار أوسع نتحدّث عن المحيط، أنّ كلّ تأويل لساني (في شكل كلمات) لا يمكنه طبعا أن يقيم العوالم الدّالة الموظّفة: الحل الوحيد هو أن يتجوّل المرء في المدينة الجديدة لأجل إعادة إدراك (تركيبيا ودلاليا) التّمفصلات الشاملة و/أو المحلّية وبالتّالي محاولة منه لاستشعار هذا الإحساس أو ذاك، ومنه "الحكي" بالتعبير اللفظي لما شاهده أو شعر به.

تاريخيا، صوّر دي سوسير اللّسانيات على أنّها جزء مكوّن للسيميولوجيا، حاول فيما بعد ر.بارث أن يعكس طرحه في مؤلّفه" عناصر السيميولوجيا" والتي تناولها كما هي أ.ج.غريماس في "المدرسة السيميائية بباريس" التي أسّسها.

واليوم أيضا، من باب الخطأ أن نعطي الأولوية للسانيات على الصّعيد التنظيري- حتّى و إن كانت في زمن مضى تنعت ب "العلم الرّائد" (ك.ليفي ستروس)- لأنّها لا تحقّق في الأخير سوى مقولة واحدة للعلامات: هكذا، تكون الخطّية والزّمنية (اللّتان تلعبان على ثنائية السابق عكس اللاّحق)، المحققتان في الكلام اللّفظي، غير موجودتين إطلاقا كما هما في العالم المرئي مثلا، الذي ينادي دوما بالاقتران والتّزامن.

غير أنّه – وللأسف، ودون شك بالنّسبة إلى جميع أنظمة التمثيل الأخرى المحتملة- يجب الاعتراف بأنّ اللّسانيات قد استحوذت على أرضيات البحث في علوم الكلام؛ تحاول اليوم أيضا، بصفة أقلّ ما يقال عنها إنّها غير واعية وحتى على مستوى الأصعدة التّعليمية والبيداغوجية، إقصاء خلفية الدّراسات المخصّصة لأشكال أخرى من الكلام، لأنّها من طبيعة أقلّ "علمية"، وبذلك فهي موسومة بأنّها غير جديرة للتصوّر في حقل "علوم الكلام". وما طّلبات العلوم المعرفية اليوم إلاّ أن تدعّم مقارباتها بإدراج اللّسانيات في متونها وذلك بالاستعمال الأقصى للجمل.

واليوم، كلّ ما يحدث و كأنّ السيميولوجيا (أو السيميائيات) لا ينبغي عليها أن تهتم باللّغات الطّبيعية، ذلك المجال الذي تحفّظ منه اللّسانيون (ذوو الملاحظات الصّارمة)؛ لكنّنا مع ذلك نعترف أنّه من حقها أن تدرس الشّفرات الأخرى- الممثّلة وكأنّها "قاصرة"، "هامشية" أو من الأفضل القول إنّها "ثانوية"، "مشتقة"- باستعمالها داخل التّواصل المتعلّق بالذّات(مثل قانون المرور، وشفرة اللباس، وتلك المتعلقة بالمعرفة وأيضا بالكتابة...).

هذا يعني أنّها ستظهر لنا و كأنّها سيميولوجيا من نوع "وظيفي"، لتعلن انتماءها إلى "نظرية التّواصل" الشّهيرة، حينما تحرص بشدة على علاقة الباث بالمتلقي، وعلى إجراءات التّرميز وفكّه، إلخ..حيث الملاءمة الدّلالية و التّركيبية تظلّ أبدا موضوعا مشتبها فيه: ذلك لأنّ "التّركيب" و"الدّلالة" مثّلا دوما على أنّهما مفاهيم خاصّة باللّسانيات (جملية) وحيث من غير المعقول استعمالها خارجها، عدا ما كان من قبيل المجازي.

نعلم أنّه، وحتّى داخل اللّسانيات، ظلّ علم الدّلالة مثلا، و خلال عقود مضت، يصارع لأجل الوصول إلى فرض وجوده، باعتباره مكوّنا فرعيا وثابتا، حاملا لإجراءات التحليل الخّاصّة به. ولا يمكن أبدا دحضه، لأنّه يكاد يقرض مضامينه من خلال عودته إلى علم المعاجم، حتّى و إن تغيّر عنوانه: يظلّ "علم الدلالة المعجمي" الجديد يعمل على المعالجة "الآلية" للغات الطّبيعية، وهو الأمر الصّعب الذي يصادف في طريقه مشاكل جمّة.

لكن بعيدا عن خصومات المدارس، برزت السيميائيات الأوربية المعاصرة وتفوّقت على الرّغم من كلّ العواصف و الزّوابع التي قصفت بها، فقد تسنّى لها أن تبسط مجال البحث إلى غاية تحليل النّصوص التي تخلّت عنها اللّسانيات التّقليدية (حيث يظلّ موضوعها الأقصى في الاحتمال، يقع في حدود الجملة).على أنّه، لا يمكن لأحد أن ينكر مثلا، "سيميائيات المحكي" ل.ن.إيفريريت ديسمادت (دي بويك 1988)، الذي وعلى الرّغم من دقّة تحليلها و تقديمها التعليمي الرّائع، لم يلق عملها هذا استحسانا من اللّسانيين "المتزمّتين و المعسّرين". الأمر نفسه، لمؤلّف حديث العهد عن سابقه، مثل الذي خصّص ل"التّحليل السيميائي للخطاب: من الملفوظ إلى التّلفظ" (ج.كورتيس، آشات، 1991) الذي اعتبر خرقا عند اللسانيين المعروفين ب"ولائهم العظيم والصارم" وأنّه مؤلّف "أدبي" (وبمعنى يفهم منه بأنّه تحقيري) لا دلالي أو بلاغي أو حتّى أسلوبي.

ذلك لأنّ اللّسانيين التّقليديين ظلّوا يشكّكون في الطّابع "العلمي" لكلّ بحث (و في الحالة الرّاهنة نتحدّث عن التركيب الصّرفي) متجاوزين حدود الجملة (التي يضعونها هم أنفسهم وكأنّها مسلّمة لا نهاية لها)؛ والأكثر من ذلك

نجدهم مرّات، يفحصون بصفة عشوائية بعض التسلسلات الموجودة بين الجمل، لكن بطريقة جزئية (مثلا، هذا هو حال علاقات الافتراض، أو في دراسة الواصلات بين القضايا، مثلما قدّمها أ.دوكرو، والذي يبتعد كثيرا عن آراء بعض اللّسانيين !)، على كلّ حال، دون أن تطمح إلى التّكفّل بالوصف التّركيبي والدّلالي لكلّ الخطاب المعطى وعلى المستوى الأشمل.

لنترك جميع التّحفّظات و الانتقادات، والتي نجد أن بعضها مبرر في الحقيقة، لنقول إنّ السيميائيات تكوّنت شيئا فشيئا بفرنسا، و انتشرت بشكل واسع في أوربا، منذ سنوات 1960، خاصّة تحت التحفيزات القوية لأ.ج.غريماس، حيث ظهرت كمادة حقيقية: هذا ما لا تشهد له الكتب المدرسية فحسب، لكن أيضا العدد الكبير من مِنح التّكوين المتواصل لأساتذة التعليم الثانوي، والذين انتقلوا في السّنوات الأخيرة إلى التطبيق السيميائي، وإلى غاية فتح مسابقات مفتوحة للأساتذة.

2. المسارات المتّبعة

1.2 مسلّمات الإنطلاق

إنّ ما تتّسم به السيميائيات الحديثة هو أنّها لا تبحث عن تأسيس تصنيف لا نزاع فيه وعالمي "للعلامات"(بالمعنى الجاري للفظة)- حتّى وإن كان هذا ضروريا وهامّا، خاصّة على الصّعيد الأنثربولوجي- كما كانت تفعل قبلها السيميولوجيا، لكن بمعرفة ما يحدث "تحت العلامات" أو "ما بين العلامات"، ما هو قاعدة لعلاقات المشاركة فيها، حيث يشعّ المعنى بكلّ درجاته، بكلّ وصفات التّغيّر التي تصاحبه.

من ف. دي سوسير، الذي كان ينظر أساسا إلى العلامة (اللّسانية) على أنها كلّية ، ننتقل إذن إلى اللّساني الدّنماركي الكبير ل.هيلمسليف (والذي استمدّ منه غريماس بعض طروحاته) الذي درس مكوّنات العلامات (مهما كانت) و فحص علاقاتها الدّاخلية.

تتعلّق الخطوة الأولى بتفرقة منهجية لوجهي الكلام(="صعيد التّعبير" و"صعيد المحتوى" اللذين، وحسب مصادقتنا لهما، يعدّان بمثابة "الدّال" و"المدلول" عند دي سوسير)، قابل كلّ واحد منهما لأن يكون موضوع تحليل متميّز، ومن ثمّ دراسة علاقاتهما الدّاخلية: فمثلا، في حالة الكلام الشّعري أو المرئي، القائمين على التّزامن ما بين صعيدي الكلام لإنتاج المعنى.

بطبيعة الحال، هذه فرضية عمل لا يمكن تحديدها على بعض القطاعات الخّاصّة؛ فميدان استثمارها يمتدّ إلى جميع أنواع الكلام الممكنة، قابلة لأن تلائم طبيعيا خصوصياتها: فالإشهار أو القصيد غير قابلين للتحليل مثل شعر أو فضاء مسكون، حتّى وإن كان لكل واحد منهما "موضوعاته" السيميائية وبالطّبع حاملا لمعنى معيّن.

هذا يعني، أنّ الهدف الذي أعلنته السيميائيات- وهنا بالذات موقع اختلافها مع "السيميولوجيا" ل. ل.ج.بربيتو أو لج.مونان- هو إذن أقلّ من دراسة للتواصل (حتّى و إن كانت الأكثر أهمية، كما سنراه لاحقا) عنه من الدّلالة المتّسمة بالتّوسع سواء على المستوى الإيحائي أم غير الإيحائي، وسواء على صعيد الملفوظ (التّركيب و الدّلالة)- والمستخرج من التّحليل الموضوعي للرّسائل (سواء كانت جرسية، مرئية، إشارية، إلخ..) أم على مستوى التّلفظ (ذي الطّابع التّداولي5) الذي يلعب على شروط إنتاج المعنى وعلاقاتها بالسّياق وبالمتخاطبين..إلخ.

وباختصار، نقول إنّ العلامات كما هي ليست الموضوع الأخير للسيميائيات، لكنّها نقطة انطلاقها المفروضة عليها. وبالطّبع، تشتغل السيميائيات مبدئيا على جميع العلامات الممكنة، وليس فقط على العلامة اللّسانية: بدليل أنّنا نتحدّث مرّات عن "السيميائيات اللّسانية" (عبارة اقترحها منذ عهد قريب أ.ج.غريماس وتناولها كريستيان ماتز، المختصّ في سيميائيات السينما)، في حدود اشتغال علوم المناهج جزئيا عليها واعتمادها مثلا على مكتسبات الأبحاث المثمرة للسانيات الصّوتية أو الجملية.

من الواضح أنّ- وباختلاف أنواع أخرى للمقاربة السيميائية- المواقف النّظرية الأساسية لواحد مثل أ.ج.غريماس الذي نتقاسمها معه، ترتبط بقوة باللّسانيات أكثر من الأنثربولوجيا أو علم الاجتماع مثلا، حتّى وإن كان التّصريح بالعودة هنا وهناك لمواد("الشّكلانيين" الرّوس، مثل بروب أو ي. لوتمان، و"البنيويين" الفرنسيين مثل الأنتروبولوجي ك. ليفي ستروس أو حتّى " لعلماء الاجتماع الجدد" من مثل ب. بورديو).

نحن نعلم أنّ العلامة (أو"الممثّل" كما يصطلح عليها ش.س.بيرس) هي دوما علامة لشيء آخر، على الأقلّ لعلامة أخرى ("مؤوّلها") وفي هذه الحالة الأخيرة، سنحاول الحديث عن سيميوزيس غير محدودة (مثلما يشير إليها كلّ قاموس للغة، حيث تحيل كلّ كلمة إلى كلمات أخرى، إلى ما لا نهاية، حسب مبدأ الانتقال).

فالأمر هنا متعلّق بإحداث لاصقة للعالم من خلال استعمال العلامات (وحسب علاقة العلامة بالمرجع: مثل قانون المرور، حيث يستخدم "الأحمر" على أنّه علامة المنع)، التي تبدو غالبا ذات نظام تعاقدي (متعلّق بالطّبيعة "الاعتباطية" للعلامة) داخل فريق اجتماعي معطى. أمر آخر أيضا، يجب التّسليم به، وهو أنّ العلامات فيما بينها، لديها علاقات ليست بالضّرورة ذات صلةّ مباشرة مع العالم في حدّ ذاته، وأنّها قابلة لأن تحلّل حسب المبدأ القائل بالمحايثة، مستقلا إذن عن "الواقع": سيتعرّف الكلّ بعفوية إلى أنّ "الخمر الأحمر"ليس في الحقيقة أحمر، و"الخمر الأبيض" ليس هو الآخر أبيض.

على كلّ حال، فإنّ رد العلامات إلى مرجع واحد و إلى "الحقيقة"، يعني استحالة تحليل كذا معطيات لسانية، لسبب أقوى نجده في كلّ خطاب شعري، حلمي، عجائبي، إلخ. و ماذا نفعل إذن ب" الواصلات" (من مثل الوحدات اللّسانية التي هي "أنا"، "هنا"، "الآن") و أسماء الإشارة ("هذا"، "هذه") وعدد من الظروف (ما بين، ظرف المكان أو ظرف الزمان: "هناك"، "قريب من هنا"، "إلى هناك"، "في شهر"، إلخ..) أو النّعوت التّقويمية("رائع"، "ضخم"،

إلخ..)التي لا تحمل أبدا مرجعا ثابتا في التعريف بها، إنّما يظلّ "يطفو على السّطح" ليحيل في كلّ مرّة إلى وضعية للتواصل، و لتلفظ معطى؟.

وتتعقّد الوضعية أكثر لدرجة اليأس في المجال المرئي. فنحن نرى مثلا أنّ قيمة "الأحمر" تتعدّد وجوهه أكثر بحسب البلدان، وحسب أيضا- وفي إطار ثقافة معطاة – السّياقات التي يظهر فيها: لا يمكن لأحد أن يمنحه، بالرّسم مثلا قيمة أحادية في عالمنا الغربي: إنّه يتوقّف على علاقته بالألوان والأصباغ الأخرى، الأشكال المحيطة به، إلخ... ومن باب الحدّوثة، نذكّر أنّه، كان لبعض المطاعم في الماضي، قاعات أكل ملوّنة بالأحمر: والغرض من ذلك، في ظنّهم، التّعجيل بتحضير الغذاء للزّبائن.. ! لكن لا- مثلما هو الحال في قانون المرور- ذلك يشير إلى المنع.

ما نودّ قوله أكثر، هو أنّ ما هو ملموس، يتجلّى في أنّ العلامة لا تأتي أبدا وحيدة، إنّما تحيل دوما إلى علامة أخرى حتّى وإن كانت هذه مغيّبة. إذا قلت مثلا:" جدران هذه الغرفة هي بلون أصفر فاتح"، أو "أبيض مائل للإصفرار"، "الأصفر الفاتح" و"الأبيض المائل للإصفرار" لا يحملان معنى إلاّ من خلال إدراجهما في أنظمة الألوان، والأصباغ، ودرجات الألوان داخل عالم اجتماعي و ثقافي معطى (و بالخصوص مادة بناء السّكن في نظر عادات جماعة معيّنة).

بتعبير آخر نقول، كلّ علامة تسجّل نفسها داخل المجموعة، حيث تحتلّ داخلها مكانة معلومة، وبالطّبع متغيّرة بحسب الثّقافات (بحدودها التّاريخية والجغرافية) وسياقات الاستعمال.

ولهذا السّبب، وكما أسلفنا الذّكر، لا توجد إطلاقا رمزية حقيقية عالمية. حتّى الوحدات القاعدية ("ماء"، "تراب"، "هواء" و "نار")- حيث حدّثنا باشلار عنها جيّدا في إطار عالمنا الغربي- غير مجسّدة في كلّ الثّقافات (أو حتّى إذا ما صادفناها، نجدها تكتسب تأويلات دلالية مختلفة): في الصّين مثلا، لا يؤخذ "الهواء" بعين الاعتبار، لكن في المقابل يأتي الاهتمام "بالخشب" و"المعدن"...

في هذا الإطار، نسجّل في هذا المقطع أنّ العلامات لا روابط لها فيما بينها إلاّ إذا وضعت على الأقلّ سمة واحدة تعيّن الاختلاف بينها (إنّها قاعدة للغيرية وللتعارض) وحدّدت على الأقلّ عنصرا للتّشابه(منشئا لاعتماد الهوية، الذي يلزم تقاربهما): بطبيعة الحال، نجد لعبة الغيرية والهوية غير مدركة إلاّ في إطار عالم خطاب معطى، و الأكثر من ذلك في مجموعة دالّة خاصّة: وفي مثالنا ل"الأصفر الفاتح" و"الأبيض المائل للإصفرار"، يتعلّق الأمر بعالم الألوان المستعملة لطلاء غرف بيت، لبناء معطى.

في هذا المنظور، سنفهم أنّ الأولوية ستمنح للعلاقات بين الألفاظ: "في اللّغة، توجد فقط الاختلافات، دون ألفاظ إيجابية"؛ هذا مبدأ ف. دي سوسير، وقد تعلّق في البدء باللّغات الطّبيعية فقط، ويبدو أنّه بدأ ينتشر ليشمل مجموع الموضوعات السيميائية الممكنة، بمعنى لكلّ المجموعات الدّالّة. فكيف باستطاعتنا مثلا، أن نعرّف "الأصفر" في تفرّده واستقلاليته عن الرّوابط الأخرى التي تشدّه إلى الألوان الأخرى؟

لا يعني ذلك هنا، وفي هذا المنعطف، أن نتوقّ إلى إنكار"الحقيقة"؛ ببساطة، ينبغي أن نعترف مثلا "بما هو معيش" – مثله مثل أنظمة التّمثيل التي نجدها في "الكلام"– الذي هو أيضا على علاقة الدّال عكس المدلول (إذ من دونه، لا يحمل معنى). على سبيل المثال، نجد في محادثة بين شخصين في الشّارع، ومن خلال التّقليد والتّصرّف بالإشارة، أنّ هذه الطرق لا تختلف عن الموضوع الذي يتبادلان فيه أطراف الحديث.

إنّه بقدر ما يجب أن يمنح للمرء معنى، ينبغي عليه أن يمثّل العالم الطبيعي (و بالمعنى الواسع "الحقيقة") وكأنّه كلام حقيقي، وكأنّه موضوع سيميائي قابل للمقارنة بينه وبين اللّغات الطّبيعية أو الصّور التي يمكن له أن يتواشج معها باختلاف الثقافات في النّظام المرئي.

إنّ صعوبات التّحليل السيميائي، وحدها، جعلتنا نستهلّ دراستنا و نولي الأهمية ل"التّظاهر" ول"كائنات من ورق" كما كان يقول أ.ج.غريماس مازحا في وصف النّصوص. إنّ الفضائية والإشارية والمكانية (في الحديث عن المسافات القريبة)، إلخ. هي مقاربات لا تزال في حالة مشروع، ولنتصوّر إذن، كلّ الأهمية في علاقاتها بالذّات والمجتمعات.

نحن نعلم مثلا، أنّ هناك توزيعات فضائية للقائمين بالفعل Acteurs(و لتنقّلاتهم الممكنة)، المرتبطة بالقدرة أو بالحراسة، والذين يكونون أحد أسباب التّدهور البشري داخل جماعة معطاة. هكذا، تنزع التّنظيمة الفضائية، الزّمانية، الفاعلية للعمل هي أيضا وضمن مقاربات أخرى محتملة (نفسية، اجتماعية، إقتصادية، إلخ..)إلى التّحليل السيميائي، حيث تكمن الأهمية في السيميائية المسمّاة "للفعل".

هذا يعني أنّ "السيميائيات غير موجودة: في حين، هنالك مناهج متعدّدة للسيميائيات، لديها على الأقلّ ما تشترك فيه من خلال الاعتراف بوجود رابط وبالأحرى تكامل (مؤوّل بلفظ علاقة الافتراض المتبادلة) بين الدّال والمدلول، بين صعيد التّعبير و صعيد المحتوى6.

لا تمنع هذه النّقطة المشتركة الأساسية من ظهور سريع جدّا – مثلا في نظر اتّخاذها "للمرجع" أو استثنائها منه (=العالم الذي يحيل إليه الخطاب دوما)– للاختلافات النظرية و المنهجية الكبيرة، حتّى و إن كان الرّهان المشاطر عليه هو البحث عن قواعد توظيف المعنى في أيّ مجال كان، سواء كان مفهوميا (كلّ ما يستخرج من الأبنية الذّهنية) أم إدراكيا أم شعوريا (سمعي، بصري، شمّي، لمسي، ذوقي).

إنّ في تعدّدية "المدارس" ثروة عظمى (هي في حدّ ذاتها توظّف نقاط انطلاقها المختلفة و الممكنة مثل: اللّسانيات، الفلسفة، التّاريخ، علم الاجتماع، علم النّفس، الأنثروبولوجيا، إلخ..)، وضمان لأن لا تفرغ في أيّة دوغمائية عقيمة، تسدّ الباب في وجه كلّ بحث جديد. من جهة ثانية، فإنّ داخل المدرسة الواحدة، يحلّل الباحثون الموضوع الواحد السيميائي المعطى، وهم قادرون على افتراض أوصاف قلّ أو عظم اختلافها، وذلك وفق محتوى كفاءاتهم.

بهذا المعنى، نستطيع القول إنّ كلّ سيميائية تستخرج أكثر من نظام "الاشتغال" عنه من معرفة مضمونة، أدقّ شكلنة. ونحن نعلم أنّ العلوم، حتّى و إن عرفت دوما "بصرامتها"، مثل المنطق، لن تنزاح أبدا و في جزء منها عن كونها "غامضة".

نجد السيميائيات هنا موصى بها و مصوّرة بشكل واسع- لأنّه، مهما كان المسار المنهجي المختار، يجب بالضّرورة الاعتماد على المسلّمات الأوّلية- انطلاقا من المبدأ القائل بأنّ كلّ كلام معطى (لفظي أو غير لفظي) يشمل خصوصيتين أساسيتين. من جهة، ولكي يكون، ينبغي للكلام أن يلعب على الأقلّ على العلاقة (و من ثمّ التّمييز و التّكامل) بين الدّال والمدلول. نقول عنه إذن، إنّه "مزدوج التّركيب":يكون الشيء مثلا، ما أراه و ما أسمعه، و شيء آخر يتمثّل في الدّلالة التي أمنحها له.

لنأخذ شريط رسوم صامتة: ترى عيناي خطوطا و أشكالا و أسطحا و ألوانا (كلّ ما يؤخذ إذن عن الدّال وعن الإدراك البصري، وهنا نجده من نظام "التّحليق" ببعدين اثنين) أكثر من جهاز ميكانيكي يستطيع التسجيل أو إعادة الإنتاج، وفي الوقت نفسه،على صعيد المدلول، أفهم شيئا آخر، أعلم القصّة التي حكيت لي؛ مستندا إلى المعطيات الإدراكية، إنّني أرتّبها، أدرّجها، أنظّمها و أستخرج الدّلالة التي هي من نظام آخر.

والأمر مختلف إذا ما امتلكنا مركّبا لفكّ الشّفرة الدّلالية الموافقة له، مبدئيا لن يستطيع أيّ جهاز أن يقتحم هذا المستوى من إدراك المعنى. هذا يعني أنّ هدف السيميائيات و همّها الأوّل هو التّصريح، في شكل بناء مفهومي بشروط الإدراك و إنتاج المعنى، مهما كانت أسناد الدّال فيها.

يجب أن ندقّق هنا في أنّ السيميائيات - واعية بتخومها و احتمالاتها- لا تمدّنا بموضوع للتّحليل إلاّ كما اقترحنا تسميته من قبل7 "بالدّلالة الابتدائية"، تاركة المجال لمواد أخرى ما يمكن أن تتّسم به من حيث "الدّلالات الثّانوية".

إنّ الدّلالة الابتدائية (المسمّاة أيضا "باللّسانية" في حالة الكلام اللّفظي) هي الوحيدة التي تتعاطى التّحليل السيميائي: كما يشير إلى ذلك نعتها، فلا طموح لها مسبقا وأساسا، إلا بخدمة الفهم الأكثر عمقا، ذلك الذي، تحملها له العلوم الإنسانية الأخرى حقّا.

ولتكن مثلا، القصة البسيطة أو الحكاية المعروفة مثل "البنت ذات القلنسوة الصّغيرة الحمراء"8. نسمّي "الدّلالة الابتدائية" تلك التي في متناول كلّ مستمع يستمع إلى هذا المحكي، ولكلّ قرّاء هذه القصة، بمن فيهم الأولاد الصّغار: هذا ما ينطبق جيّدا على معنى علوم الكلام، التي، جميعها، (أيضا مثلا، على علم الأصوات وعلى علم التّركيب وعلم المعاجم أو على علم الدّلالة) هي مجبرة على التّسليم بوجود "مخاطَب معتدل" الذي سيوجّه له هذا الملفوظ إمّا صوتيا، تركيبيا أو دلاليا أكثر أو أقلّ قبولا لديه.

هذا يعني، أنّه يوجد هذا الشّخص أو ذاك، مقابلا للحكاية ، قادرا على إنشاء قراءة دلالية أكثر غنى: إذا كان للأولاد صلة بالدّلالة الابتدائية، فإنّ بعضا من الرّاشدين، و بفعل معارفهم الموسوعية الكبيرة، ستكون بحوزتهم تأويلات إضافية، أكثر غنى وأشدّ تعقيدا: وإذن، سيساهم عالم الاجتماع، الأثنولوجي، المؤرّخ، النّفساني، الفلكلوري، إلخ..في الحكاية بدلالات أخرى، أكثر إيضاحا واستجلاءً: هذه هي التي نشير إليها بتسمية "الدلالات الثّانوية" من منطلق أنّها تفترض جميعها، مستوى "ابتدائيا".

سنسجّل إذن، أنّ " الدّلالة الابتدائية"- توافق عموما المستوى الأدنى للفهم الحقيقي- و"الدّلالة الثّانوية"- من طبيعة موسوعية (حسب معنى أ.إيكو)- لا تتعارضان قطّ : يأتي التّمييز بينهما شكليا، لا ريب، لكن أيضا، هما على الأساس متكاملتان، والانتقال من الواحدة إلى الأخرى، يتمّ طبيعيا لموضوع معطى، و بصفة نظامية. هذا ما يفسّر أنّ السيميائي، بدوره لا يمكنه أبدا أن يفترض، وبصفة قطعية، جازمة، بنينة أكيدة للموضوع الذي يدرسه: المعنى الذي يتحرّى البحث عنه، يظلّ دوما "غير ثابت".

فبالاكتساب التّطوّري للمعرفة الزّائدة، سيغني الطّفل من جهته الحكاية بدلالات جديدة. من هنا ينبغي الاعتراف بأنّ العلوم الإنسانية المتعدّدة، غير السيميائيات، هي الأخرى تبحث عن تأويلات، هي سبل تتصل فيما بينها من حيث القصد المشترك للوصول إلى العمق الأفضل، وهذا دون أن يحدث ذلك تنافسا أو تسلّطا بين مستويي الدّلالة، الابتدائية و الثّانوية.

إنّ الحديث عن "الدّلالة الابتدائية" يعني بالتّأكيد التّسليم بأنّ الموضوع المحلّل هو أكثر غنى: في النّطاق ذاته، لن تستوفيه "الدّلالات الثّانوية" حقّه دون شكّ. فإذا ما وجدت دلالة لمعطى ما، فذلك يعني مسبقا أنّنا نقيم مسافة بين الفاعل (الذي يكون موضوعه دالاّ) و الموضوع (الذي يسخّر نفسه خشية من الفاعل): ومن الطبيعي، أن تختلف وجهات النّظر الدّلالية حسب الأشخاص والأزمنة والأمكنة، لكن أيضا حسب الكيفية التي يقدّم بها الموضوع للفاعل المؤوّل.

بمعنى آخر نقول، إنّ دراسة موضوع سيميائي، تعني التّطرق لوجهة نظر واحدة أو لوجهات نظر متعدّدة (تكاملية إن أمكن): فمهما كانت الطّريقة المتّبعة، يظل الموضوع حاملا للجديد دائما، بمعنى أنّ هنالك أوجها له مختفية، لم يتمّ إدراكها في الوقت ذاته. بالتّعريف، لن يكون أيّ تحليل كاملا، و منتهيا ما دام فيه غياب للشّراكة بين الفاعل و الموضوع، وما دام هناك هذا الخيار –الضّروري- لمستوى الملاءمة الذي بدونه يكون التّحليل مستحيلا.

أكثر من ذلك، فإنّ في تبنّي وجهة نظر معطاة - مثلما ألمعنا الذّكر سالفا- تحقيقا لإشكالية ما. لقد سبق وأن تحدّثنا عن "المخاطَب المعتدل"، المسلّم به لزوما من قِبل مجموع علوم الكلام؛ يتعلّق الأمر هنا طبعا، بخيال صِرف، ولهذا السّبب سنعود إليه لاحقا، هنا أو هناك، حول ما سمّيناه، منذ وضعنا العنوان الفرعي لهذا المؤلّف "بعدم ثبات المعنى": بالفعل، فإنّ من هو على محكّ اللّعبة، هو من يكتب و من يتحدّث و من يرسم، إلخ..- إنّه

المرسل أو بالأحرى المتلفِّظ- الذي لن يكون بالضّرورة متماشيا بالدّرجة نفسها مع المرسل إليه (أو المتلفَظ له، الذي توجّه له الرّسالة) الذي يقرأها، يسمعها، يراها، إلخ..

بالنّسبة لطرفي اللّعبة، فإنّ المعنى لن يكون بالضّرورة هو نفسه. وكلّ واحد منّا يعلم أنّ الكلمات نفسها- أو الصّور نفسها- لا تحمل بالضّرورة الدّلالة نفسها وذلك حسب تبنّينا لوجهة نظر المتلفّظ (أو الباث) أو المتلفظ له (أو المتلقي).

من جهة أخرى و لأجل العودة إلى مقاربة أكثر شكلية، تسلّم السيميائية بأنّ كلّ كلام هو قابل للتمفصل، بمعنى أنّه يعاين وحدات مميّزة، قادرة على إقامة أنواع من العلاقات المختلفة، سواء على مستوى "النّظام" (=أنواع الوحدات والقواعد التي يتضمّنها الكلام المعرّف) أم على مستوى "العملية" (=تنفيذ ملموس للكلام المعطى، تسلسل الوحدات، العلاقات بين مقطوعات الوحدات، إلخ..).

بيد أنّه، في نقطة الانطلاق، يجب على الأقلّ التّأكيد بأنّ كلّ كلام مستخلص من نظام اللاّ متواصل Discontinu: قواعد "الإبدال" (حسب المبدأ القائل بأنّ في كلّ تغيير للدّال، يأتي التّعديل في المدلول، و العكس صحيح: وهو الأكثر تكررا) والاستتباع ب"الإحلال" (و حسب المبدأ القائل بأنّ كلّ تغيير في الدّال لا يجرّ وراءه تعديلا على صعيد المدلول، مثلما هو الحال في شرح المفردات، والعكس صحيح، مع التّجانسات التي تجمع الدّال الواحد بمدلولات مختلفة)، تسمح باستخراج، و بطريقة دقيقة، الوحدات المعنية في اللّعبة.

في الحقيقة، يبدو لنا من اللاّزم، من وجهة نظر اصطلاحية إحلال- منذ البداية- لفظ فارق Discret بدل اللاّمتواصل. ففي مجال اللّسانيات، يرتبط المتواصل Continu عموما بتصوّر "التّسلسل النّظمي": فالكلمة، مثلا تتكوّن من تسلسل للمقاطع، مشكّلة (صرفيا و خاصة دلاليا) الكلّ.

الأمر نفسه، سيكون اللاّمتواصل مرتبطا باللاّتسلسل الفوري على المحور النّظمي، وعلى هذا الأساس لن يستطيع موافقة وحدة معطاة. لهذا، نلاحظ في الفرنسية مثلا، يأتي النّفي ب"ne… pas" على أنّه وحدة، وفي الوقت نفسه ليس من نظام المتواصل، إنّما هو كما نعتقد، ينتمي إلى اللاّمتواصل. ينبغي إذن الاعتراف بأنّه توجد داخل الكلام اللّفظي وحدات – بالتّعريف، تأتي "فارقة"- هي من قبيل نظام المتواصل. هذا يعني، أنّ مفهوم اللاّمتواصل لا يسمح دائما بالتّعريف بوحداته.

ينبغي ألاّ نخلط بين اللاّمتواصل – الذي يحيل بالضّرورة إلى النّظام التّركيبي- والفارق الذي يعتبر التّصوّر الوحيد القادر على أن يكون أساسا لتحديد الوحدات المشكّلة لخطاب معطى.

يصحّ ذلك ليس فقط في المجال اللّساني (مثلما هو الحال مع "ne… pas" التي أثرناها سابقا) و لكن أيضا في الحديث عن النّظام المرئيVisuel : الموضوع المعطى نفسه، والواقع خلفا، بإمكانه أن يدارى جزئيا، من خلال تطابق صورة أخرى له؛ فالموضوع المقول، هو بهذا الفعل ممثّلا بطريقة اللاّمتواصل، ولكنّه لا يشكّل أبدا وحدة

فارقة (من وجهة نظر دلالية) بالقياس إلى الصّورة الأخرى التي تظهر لنا متموقعة في الأمام (و في إطار العودة إلى خيال المنظور طبعا).

إنّ الانتقال من المتواصل (المعيش، الموضوع التّجريبي) إلى اللاّمتواصل أو من الأفضل القول بالفارق (حيث تسجّل وحدات الموضوع مباشرة بعد إخضاعه للتّحليل)- الذي يبدو و للوهلة الأولى، متعلّقا بالمسيرة العلمية (في علم النّبات، و في الكيمياء، إلخ..)- قد يخلق مشاكل عديدة، لأنّه لا يكون ممكنا إلاّ من خلال توظيف مبدأ التّجريد (فمن الطّبيعي أن يترك اختيارنا لمستوى الملاءمة جميع المعطيات التي لا تستخرج منه).

وهكذا، فإنّ تمفصل هذا المستمر المادي الذي هو "شجرة"(كما تقدّم لنا في اللّحظة التي نودّ غرسها) ب"جذور" و"ساق" (أو "سويقة") و"بغصون" و"براعم"، إلخ..يفترض اختيارا لوجهة نظر خاصّة، لا يهتمّ مثلا بالانتقال المتواصل للنّسغ من طرف إلى آخر لهذه الشّجرة.

وأمام الموضوع المعطى، فإنّه من المستحيل وصفه بالكامل، لأنّه حامل لأوجه، يمكن ضبطها و إدراكها من وجهات نظر مختلفة تماما. فباقة من الورود ليست لها الدّلالة نفسها عند العاشق الذي يهديها لحبيبته، وعالم النّبات الذي يصنّف هذه النّبتة مع نباتات أخرى والبستانيّ الذي يهتمّ يوما بعد يوم بقصة تلك الورود وازدهارها، وصيرورتها، وببائع الزّهور الذي يهتمّ بها من وجهة نظر جمالية، وأيضا من زاوية اقتصادية، إلخ...

هذا يعني، في اللّسانيات، أنّنا نستنتج حاليا ما يشبه الرّجوع الجزئي، صحيح أنّه محدود نسبيا، بالمتواصل، إلى عدم الثّبات، بالتّوازي دائما مع الاعتراف "بالمجموعات الغامضة" مثلا، أو ب"منطق الارتياب". يدخل هذا فيما يسمّى "بالإبستيمي" أو "التّركيب" الذي له نكهة خاصّة اليوم، والذي يتعارض مع موجة "البنيوية" (الممثّلة بأنّها أكثر "دقّة" أو أكثر "جمودا" في سنوات 1960-1970).

واليوم، ونحن في هذا العقد الأخير من القرن، نسجّل أنّ "المعرفية" تظهر وكأنّها تحلّ الضّبابية: فدقّة التّحديد التي تبدو مفروضة في علاقة الإنسان/ بالآلة، تظهر في أنّها ترمي بخطوتها على الارتياب، على "الغموض"...ربّما هذا ما يفسّر نوعا آخر من "الموضة"، هي أيضا متنقّلة، لا تدوم.. ! في المقابل، نجد السيميائيات، خاصّة تلك التي تدّعي أنّها "متميّزة"، هي بوعي منها أو بغير وعي، تبحث عن وضعية أنطولوجية – علم الكائنات- ثابتة (ذات أساس أدبي، نفسي و/ أو فلسفي) تبدو لنا شخصيا، نوعا ما في غير مكانها، وعلى كلّ حال غير مضبوطة منهجيا.

بناءً على ذلك، يوجد نوع آخر من المقاربة، هو حاليا في طريق الاستكشاف من وجهة نظر "علمية "خالصة (أو بالأحرى من منظور علمي، بمعنى معاد إنتاجه من قِبل فاعل ما)، وهو يبحث عن إقامة بعض التظّاهرات السّيميائية في طبيعتها و التي لا يمكن دحضها، فهي تستخرج من نظام المتواصل.

حتّى إنّ بعض الأبحاث في دراسة الأهواء والأحاسيس وحالات الرّوح، مثلما هي على الأقل موصوفة في النّصوص أو الصّور، تحيلنا إلى معرفة التّشابكات والانزلاقات بين الوحدات المعروفة مسبقا والمنظّمة حسب نموذج سردي ، تركيبي، هو من نظام الفارق.

هكذا، تستطيع ظواهر معيّنة أن تطرح السّؤال مثلا حول المسافة المقدّمة (منهجيا) بين الفاعل والموضوع؛ والأمر كذلك في المجال الجمالي، فلن نستطيع القول بمَن هو الأسبق، الفاعل(النّاظر أو السّامع) أم الموضوع (المنظور أو المسموع): هذا ما يرتبط عفويا، بإشكالية عدم ثبات المعنى.

بالتّأكيد، يمكننا أن نحذف كلّ مسافة بين الفاعل و الموضوع، و لكن بلا شكّ، ليس بالإمكان أن يكون أيّ تحليل سيميائي حقيقيا (أو بالمعنى الواسع علميا). عاطفيا، يظهر التّوحّد- الموافق للاختفاء الخالص والبسيط للوحدات المعنية- على أنّه الحلّ الأنسب: لكن كيف العمل من وجهة النّظر التّحليلية، التي تلعب دورها على مستوى اللاّمتواصل؟.

سنلاحظ أيضا أنّ التّقسيم الدّقيق (و الذي يستخرج منه علم العروض مثلا، في المجال اللّفظي) لا ينتمي إلى صعيد التّعبير: سيتواجد أكثر على مستوى المضمون في حالة الإيقاع الدّلالي، مثلما يمكننا أن نحدّده، والأمر كذلك، حينما يأتي الحديث عن "التّأزم" في الرّواية، حيث لا يرتبط ضرب المعنى بهذه الكلمة أو تلك، لكن بكلّ المجموعة النّظمية المعطاة، والتي هي من طبيعة دلالية. نشير في هذه الوقفة، إلى أنّ الإيقاع غير متعلّق بالكلام اللّفظي فحسب، إنّما نجده أيضا في المجال المرئي، الإشاري، إلخ..و بالوضعية نفسها التي تستخرج من المتواصل.

والحال نفسه، مثلما اقترحه فيما مضى م.بالبريقة M. Ballabriga ، إذ ليس من المستحيل تصوير، في بعض الحالات، تحليل سيمي9 يتعدّى حدود إطار الوحدات المعجمية (أو، بالأحرى نقول "السيميمات" بمعنى الكلمات في السياق) والتي وظّفت كنقطة انطلاق له، فاتحة المجال له، مع الأخذ في الحسبان لكلّ المجموعة الخطابية المعطاة.

هكذا، ولكي نعود إلى حالات الرّوح مثلا، فإنّ لفظتي "امتعاض" و"هيجان"- اللّتين سنصادفهما لاحقا في *"الحِلية"*- يبدو و كأنّهما تتناضدان بالأجزاء، محبطتين بذلك كلّ تحليل جاد.نعلم أنّ "الامتعاض" يتعلّق "بالحزن ممزوج بالغيظ" (قاموس روبير الصّغير):سيكون من الصّعب هنا، أن نحلّل هذا "الممزوج"، بمنحه نظاما ثنائيا أو ثلاثيا، أو فارقا على العموم.

مثل هذه الملاحظات المقارنة، يمكن إنجازها في مجال السيميائيات المرئية، مثلا في حال الرسم المسمّى "غير التّصويري" الذي يلعب غالبا على عدم التّمييز بين المتواصل والفارق: هذه النّقطة سنعود إليها لاحقا.

هذا يعني، أنّنا نرى مثلا في المجال الصّوتي، أنّ الاستفهام لا يمكنه في أيّ حال من الأحوال أن يشترك مع هذا المقطع أو ذاك، أو مع هذه الكلمة أو تلك، داخل الجملة المعطاة: إنّه من نظام "التّقسيم الدّقيق"، إذن من نظام المتواصل بالنّسبة إلى الوحدات المعجمية المشكّلة للملفوظ.

لكنّنا سنستنتج حالا أنّ الجملة التّصريحية، هي صوتيا مكيّفة بطريقة مختلفة: هي بلا شكّ، تستخرج من المتواصل بالنّسبة إلى الأصوات ("الفونيمات") أو الكلمات ("الليكسيمات") المستعملة، لكنّها ليست غريبة عن نظام الفارق وعن المستوى التّدرّجي الأعلى، ذلك الذي يتعارض فيه مثلا الاستفهام والتّعجّب مع التّصريح. وفي معنى آخر، ذاك الذي في المستوى المعطى، ومن نظام الفارق، نستطيع إعادته في صعيد آخر، على أنّه مستخرج من المتواصل وهكذا دواليك . ومن هنا نعترف بأنّ العلاقة بين المتواصل والفارق، ليست من طبيعة جوهرية، إنّما من طبيعة علائقية فقط.

كلمة أخيرة بالنّسبة إلى الرّوابط الممكنة بين السيميائيات و العلوم المعرفية التي هي اليوم في طريق التّشكّل، مثلما ألمعنا الذّكر أعلاه.

ينبغي أن نأمل على الأقلّ بأن تقدر جميع الأبحاث الرّاهنة، خاصّة تلك الواعدة، التي تحملها اللّسانيات العصبية و النّفسية، على إعداد سيميائيات عصبية و نفسية، جديرة بتناول ليس فقط أنواع الكلام غير اللّفظي المتروك على جهة من قِبل أغلبية اللّسانيين (مع أنّه، لا أحد ينكر مثلا، أهمية قراءة الصّور في ثقافتنا)، لكن أيضا في تحليل الخطاب (مثلما هو غير قابل للاختزال إلى مجموعة أو إلى تسلسل الجمل المشكّلة له: كلّ واحدة من هذه الجمل، تستطيع أن تمثّل منفردة، أن تكون متجانسة مع جميع مستويات التّحليل اللّساني، غير أنّ مجموعها سيشكّل بالطّبع خطابا شاذا، غير معقول).

حاليا، مثل هذه المقاربة لن تكون بطبيعة الحال إلاّ من قبيل التّمنّي: على كلّ حال نودّ أن يكون بمقدور السّيميائيات، في مستواها وحسب إمكاناتها، أن تحمل مسابقة، متواضعة لكنّها فعّالة، إلى هذا المجال الواسع الذي تمثّله العلوم المعرفية داخل الإبستيمي الرّاهن، و ليس فقط في الإطار اللّفظي أو اللّساني.

2.2 شبكة تطريز عامّة للمقاربة السّيميائية:

مثلما سنرى في الجزءين الأساسيين لهذا المؤلّف، سوف لن ينجز وصف أقصوصة غ. دو موباسان بالطّريقة نفسها كما هو في شريط المرسوم لب.رابيي، خاصّة فيما تعلّق بالأهداف المرجوة التي لن تكون أبدا متماثلة.

لأنّ الكلام اللّفظي يخضع لعدد معيّن من القواعد التي لا يمكن لجميعها أن ينطبق على الكلام المرئي: هكذا العلاقة المسمّاة ب"النّظمية" (="و" العنصر، "و" العنصر الآخر...) تفترض في المجال اللّساني تتابعا زمنيا (حسب

علاقة السّابق ضد اللاّحق) للوحدات، فيما تسلّم اللّوحة أو الصّورة، مثلا، بالاقتران ("و" ذاك العنصر، "و" ذاك الآخر...).

في المقابل، نجد العلاقة "الاستبدالية" (="أو" العنصر، "أو" العنصر الآخر...) مستقّلة عن التّزمين وهي موجودة في كافة أنواع الكلام الممكنة. هكذا، يكون للشّاطئ نفسه في لوحة، على الرّسّام أن يختار بين هذا اللّون و/أو ذلك الطّلاء، ما عدا كلّ الألوان التي بحوزته.

على أنّ المسيرة السيميائية ستكون نفسها، مركّزين في ذلك أساسا على المدلول (="شكل المحتوى") في المحكي المدروس، والأكثر من ذلك على الدّال (="شكل التّعبير") في حالة الشريط المرسوم (في النّظام المرئي).

إنّ المسار التّحليلي الذي سننجزه، سيبرز بالمرّة عددا معيّنا من المتماثلات، و لكن أيضا تكامل الأوصاف، بالقدر الذي يجعلنا نقف تارة على المدلول و تارة أخرى على الدّال. لكنّنا سنسجّل في نهاية مسارنا (في "خاتمتنا العامّة") ما تشترك فيه المسيرتان المتّبعتان، حيث السّمة السّائدة ليست فقط للمدلول، ولكن أيضا وجزئيا للدّال: من هذا المنطلق عنونّا مؤلّفنا ب"من المقروء إلى المرئي" الذي سيأخذ معنى آخر غير الذي كان متوقّعا من قبل.

ولتكن الخطاطة الآتية التي سنتّخذها دليلا لنا:

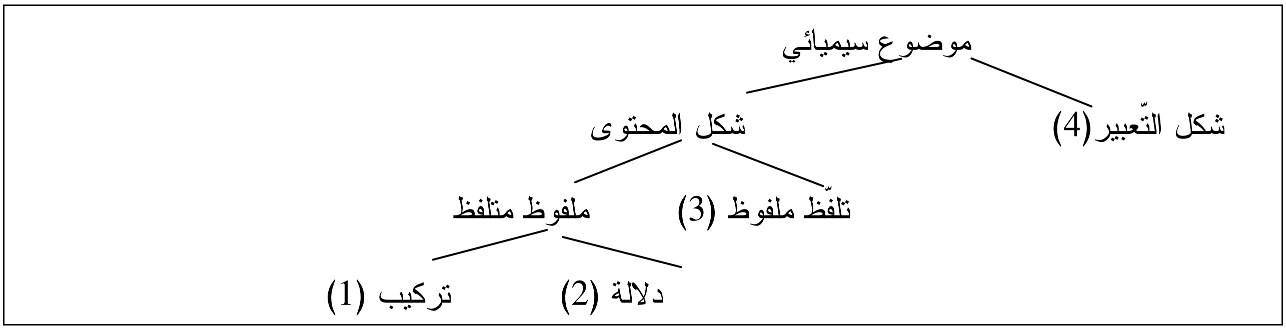

ما نسمّيه هنا "بموضوع سيميائي" هو كلّ "مجموعة دالّة"، تحمل معنى. فهي تتمفصل وفق مكوّنين اثنين. لدينا أوّلا "شكل المحتوى" المتعلّق عموما بمدلول ف. دي سوسير، والقريب من معنى "الشّكل" القابل للتّحليل مستقلا عن الدّال.

هكذا، سيكون وصفنا *للحلية* لغ. دو موباسان، الذي سنفتتح به دراستنا، سوف لن نأخذ في الحسبان مثلا الدّال الخطّي المستعمل: إذ أنّ النّص "نفسه" ظهر في منشورات جدّ مختلفة، فمن كتاب الجيب –الكتيب– إلى سلسلة لابلبياد (عند غاليمار)؛ ففي الحالتين، نجد الخصوصيات المطبعية المستخدمة ليست هي نفسها.

يقع تحليلنا على "صعيد المحتوى"، من غير اهتمام بهذه الاختلافات، التي هي من ضمن أخرى (كما سنرى لاحقا) تستخرج من "شكل التعبير": لهذا السّبب نقول إنّ الأمر متعلّق بالنّص "نفسه". ووجهة نظرنا هنا ستكون أساسا إذن، "دلالية" (بالمعنى الواسع).

كما تشير إليه خطاطتنا، يفترض "شكل المحتوى" مكوّنين فرعيين. الأوّل، ذاك الذي يتعلّق إجمالا، بالقصّة المحكية (المعرّف بالملفوظ المتلفّظ، الحامل لتمفصلات تركيبية و دلالية، مترابطة فيما بينها، كما سنوضّحه بالتّفصيل الدّقيق).

ثمّ، الكيفية التي يقدّم بها المؤلّف (أو بالمعنى الواسع المتلفِّظ) "قصّته" لقارئه (للمتلفظ له): إنّه المتلفّظ الملفوظ: كلّ واحد يعلم، مثلا، أنّ المشهد "نفسه" يمكن تصويره سينمائيا، عن قرب أو عن بعد، مائلا إلى اليمين أو إلى الشّمال، مطلاّ عليه، أو غير مطلّ، بضرب من الزّوم، إلخ..

فمهما تعلّق الأمر بالقصة (ب"المسرود" حسب اصطلاح ج.جينات) أو بوجهة النّظر المختارة لتقديمها للمرسل إليه، توجد دوما – في هذه الحالة أو تلك– قواعد التوظيف المتضمَّنة، التي ستكون لنا فرصة مراقبتها واستخراجها شيئا فشيئا من خلال أوصافنا، والتي سنجدها مرة هنا ومرة هناك، داخل اللّفظي وداخل المرئي أيضا.

فيما يحدّد "شكل التّعبير" تقريبا "بدال" ف. دي سوسير: هو أيضا يمكنه أن يحلّل منعزلا و مستقلا عن المدلول، عن "شكل المحتوى". سنبرز في دراستنا الثّانية، المخصّصة لشريط مرسوم كلّ الأهميّة المعطاة لصعيد التّعبير، فيما تعلّق مثلا بالتّغيّرات المصادفة من رسم إلى آخر، إلخ..

وبالطّبع، سنفحص الرّوابط و العلاقات والتّوليفات التي يحدثها مكوّنا الموضوع السيميائي: "شكل التّعبير" و"شكل المحتوى". هذا يعني، كما سنرى في الخاتمة وكردّ فعل لها بأنّ أقصوصة موبسان، غير قابلة للتّحليل إلاّ بالنّسبة للدّال الذي يعبّر عنها.

ملاحظة أوّلية ينبغي تبيانها هنا للقارئ هي: أنّ كلّ المصطلحات التي ستستعمل في هذا المؤلّف، هي أساسا تلك التي قُدّمت بصفة نسقية ومنظّمة في *تحليلنا السيميائي للخطاب: من الملفوظ إلى التّلفظ*، أشات، 1991: أمّا فيما يخصّ الألفاظ الأكثر تقنية، و التي أحيانا ليس من السّهل تأويلها لأوّل وهلة، فسنعتمد على هذا المؤلّف الحامل لفهرس المفاهيم، الميسّر للبحث في تعريفاتها. على كلّ حال، سنجد أنفسنا في هذا المؤلّف، مضطرين لإدراج تصوّرات جديدة، في حالة ما اقتضى الأمر ذلك: إنّ السّماح بوجودها، سيكون بشرحها في كلّ مرّة، ونحن بصدد مسارنا السّيميائي.

على أنّه ولأجل إتاحة فرصة الاستيعاب أكثر لتحليلاتنا، سنذكّر(كما فعلنا على الأكثر أو على الأقلّ أعلاه)، في كلّ مرّة من أوصافنا – إمّا من خلال الملاحظة بالهامش، أو داخل النّص نفسه – بعدد معيّن من التعريفات الأساسية، التي يكفي تذكّرها في كلّ مرّة، يتمّ فيها تطوير تحليلاتنا. على كلّ حال، سنجد بسهولة معظم التّصوّرات السيميائية واللّسانية المستثمرة، بفضل الفهرس المقترح في نهاية المؤلّف.

الــــهوامـــــــش

* عن جوزيف كورتيس، من المقروء إلى المرئي، تحليل سيميائي لأقصوصة دي موباسان و لشريط مرسوم لب. رابيي، ترجمة د. بوشفرة نادية، جامعة دي بييوك، الطّبعة الأولى، بروكسال، 1995، ص.ص: 31.13.

1- فمثلا، مجلة العلوم الإنسانية (رقم22) أظهرت في نوفمبر 1992، عددا من الصّفحات المخصّصة *لاستكشاف* السيميائيات، مع أنّ هذه وجدت بأوربا منذ ما يقارب أربعين سنة.

2- لنأخذ مثالا مستعارا من ر. بارث: غلاف مجلة فرنسية، يصوّر جنديا أسود، مرتديا بزّة فرنسية ومحيّيا العلم الثّلاثي الألوان وخلفه غابة استوائية. تستخرج هذه الملاحظات من هذا الذي هو مفهوم مباشرة: أمّا الإيحاء فيوافق للاستعمار الذي أعلنته فرنسا في تلك الآونة: "المدلول" الذي لا يمكننا تحديده إلاّ بطريقة مائلة، غير مباشرة، وبمنظور يستند على المعرفة التي لم يصرّح بها مباشرة على المجلة.

3-وصفي مثلما فعل أ. إيكو نفسه، والذي مع ذلك هو موافق لطروحات الأمريكيين مثل ش.س.بيرس، وطروحات الأوربيين مثل أ.ج.غريماس.

4- نحيل هنا خصوصا، إلى مؤلَّف ن. إيفراريت داسميت، المعنون ب *التّواصل الإشهاري*، لوفان، 1984

5- بالمعنى الأنجلو سكسوني لفلسفة الكلام، التي تركّز على التّعديلات المصادفة خلال التّواصل، عند الباث (أو المتلفِظ) والمتلقي (أو المتلفَظ له) لرسالة معطاة (لفظية أو غير لفظية).

6- جميع المنهجيات السيميائية تتّفق على أنّ الدّلالة تنتج من خلال إقامة علاقة بين الألفاظ. لكن في إطار فرضيات ش. س. بيرس (بأمريكا)، السيميوز هو ثلاثي لا ثنائي الأبعاد (مثلما هو الحال بأوربا).

7- عن *التّحليل السيميائي للخطاب*، آشات، 1991، ص. ص: 61.60.

8- لنذكّر هنا، وحسب العادة الشّعبية الفرنسية، أنّ البنت ذات القلنسوة الصّغيرة الحمراء، كانت مدعوة من الذّئب لأكل بقايا طعام الجدة قبل أن تتبعه إلى السّرير. في هذا المحكي، "الاستهلاك" هو في الوقت ذاته، جنسي وأنثروبوفاجي (أي أنّه متعلّق بالشعوب الآكلة للحوم البشر).

9- هذا النّوع من التّحليل، المنطلق من الوحدات المعجمية، يشير إلى إظهار قابليتها للتفكيك إلى سمات مميّزة (أو "سيمات") على صعيد المحتوى إذن. هكذا، مثلا، لفظة " واجه" التي سنعود إليها لاحقا – تشمل على الأقلّ عناصر مختلفة: تلك المتعلّقة بالزمانية (إنّه الماضي)، وبالفضائية (التي تلعب على علاقة العلوي ضد السّفلي)، والمتعلّقة بالحركة والتّوجيه، الذي ينتقل من الأسفل إلى الأعلى، والخاصّ بمؤلّف الفعل المعني، وبذاك الذي وجّهت إليه الحركة المنجزة، إلخ.. .بالمعنى الأنجلو سكسوني لفلسفة الكلام،

التي تركّز على التّعديلات المصادفة خلال التّواصل، عند الباث (أو المتلفِظ) والمتلقي (أو المتلفَظ له) لرسالة معطاة (لفظية أو غير لفظية).